الى معالي وزير الصحة العامة
ومن بعده الى جميع المسؤولين في الصناديق الضامنة
تحية وبعد،

المهندس سليمان هارون
نقيب المستشفيات في لبنان

بداية نتقدم منكم باطيب التمنيات بمناسبة حلول السنة الجديدة آملين لكم ان تحققوا ما تصبون اليه من انجازات في الشؤون التي تخص المواطنين وتحفظ المؤسسات الخاصة والعامة.
من جهتنا، فاننا نكرر لكم استعدادنا الدائم للتعاون معكم في سبيل رفع مستوى الاستشفاء وجعله متوفراً لجميع المرضى دون تمييز ووفقاً لاحدث نظم الجودة العالمية الممكنة.
ولذلك، نتطلع اليكم بصفتكم الراعي الاول للقطاع الصحي، كي نصحح معاً بعض الشوائب المتراكمة التي تعتري العلاقة بين وزارة الصحة العامة والمستشفيات الخاصة منذ زمن، والتي تؤثر سلباً على الخدمة الاستشفائية التي يتلقاها المواطنون.
لا شك تدركون ان العلاقة الجيدة اساسها القانون والقواعد المعتمدة الواضحة الى جانب الشفافية والعدل. وفي حالتنا فان هذه العلاقة تنطلق من العقد الموقع بيننا، وبالتالي يجب اولا ان تكون شروطه متوازنة وعادلة لكافة الافرقاء، وان يتم السهر على تطبيقه بشفافية.

معالي الوزير،
ان العقد المعروض حالياً على المستشفيات للتوقيع، ليس متوازناً ولا عادلاً ولا يحفظ حقوق المستشفيات المشروعة، وان تطبيقه بصيغته الحالية سوف يتسبب بمشاكل حتمية بين الوزارة والمستشفيات، اذ ان الاضرار اللاحقة بالمستشفيات من جرائه ليس بمقدورها الاستمرار في تحملها على الاطلاق.
لن نرهق هذا الكتاب بتفاصيل كثيرة، وانما سوف نذكر بعض التعديلات الاساسية الضرورية التي حسب رأينا يجب الاخذ بها لتصحيح الخلل:
<u>اولا:</u> ان اعادة الطلب من المستشفيات تأمين كفالة مصرفية بنسبة ١٠٪ مجدداً، بعد ان سبق اعلان بطلان المطالبة بهذه النسبة والغاؤها من عقد السنة الماضية، وذلك بموجب قرار معلل صادر عن مقام مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٤. يبعث على التساؤل عما اذا كان هناك من استهداف للمستشفيات لسبب ما لا علم لها به، وبالتالي فاننا نتمنى عليكم تصحيح النص بتحديد الكفالة بمبلغ مليون ليرة لبنانية بمثل ما استقر عليه هذا التحديد طيلة السنوات السابقة.
<u>ثانياً:</u> العقد لا يلحظ طريقة للتدقيق في الفواتير بل يفرض على المستشفيات ان تقبل حكماً باية حسومات قد تجرى عليها، وذلك ان مجرد استلام الحوالة يعتبر اقراراً وتنازلاً عن اية حقوق قد لا تزال مترتبة عن الفترة المسددة.
من جهة اخرى، لقد اعتمدت الوزارة التدقيق بعينة من الفواتير فقط بدلاً من التدقيق بها كلها ومن ثم حددت نسبة الحسم وطبقتها على جميع الفواتير. ان عملية انتقاء الفواتير، سواء تمت عشوائياً او وفق برامج معلوماتية، فانها تبقى غير دقيقة وتعرض الفواتير لحسومات غير مبررة وظالمة في كثير من الاحيان وتوقع ضرراً كبيراً بالمستشفيات.

اضف الى ذلك ان التدقيق يتم استنسابياً بناء على رأي مدققين لم يطلعوا على الملف الطبي للمريض مما يجعل هذا التدقيق مخالفاً للاصول العلمية الى حد كبير ويعرض المستشفى لحسومات غير مقبولة ويصوّر كانه "ارتكب" اخطاء يحاسب عليها ويحوّل للمساءلة امام القضاء الجزائي. هذا فضلاً عن تناقض في موقف الوزارة عندما يلغى في التدقيق اعمال طبية او علاجات سبق للطبيب المراقب الموافقة عليها قبل تنفيذها من قبل المستشفى.
وفي رأينا ان الوزارة، طالما انها تطلب فواتير مفصلة لكل مريض، عليها انصافاً ان تدقق في كل فاتورة، واذا لم تتوفر لديها الطواقم البشرية فاننا نقترح عليكم اللجوء الى خدمات شركات متخصصة لمثل هذه الاعمال ويكون التدقيق قبل تسليم الفواتير حيث يمكن للمدقق الاطلاع على الملف الطبي في المستشفى.
<u>ثالثاً:</u> لقد قامت الوزارة مؤخراً بتقييم اداء المستشفى بناء على معايير وضعتها مع فريق من الخبراء وبناء على هذا التقييم تم اعادة النظر في التعرفات المبني عليها التعاقد بين الوزارة وبعض المستشفيات. ومع موافقتنا المبدئية على التقييم فان طريقة تطبيق بعض المعايير لم تكن واضحة، وبالتالي فانه لا بد لنا من ابداء ملاحظتين:
١ – تكريساً لمبدأ الشفافية، التي نعلم مدى حرصكم ومعاونيكم عليها نقترح ان تتم مستقبلاً عملية التقييم وفق المعايير الموضوعة، باشراف اللجنة الوطنية لتقييم واعتماد المستشفيات والتي يرأسها سعادة مدير عام وزارة الصحة الدكتور وليد عمار.
٢ – لا يجوز تخفيض تعرفات اي مستشفى خلال مدة سريان العقد بل يجب ان تتحدد هذه التعرفات عند توقيع العقد وتبقى هي نفسها سارية المفعول حتى انتهاء مدته. الا اذا اقترن التعديل بموافقة الفريقين.
<u>رابعاً:</u> تاريخياً، ان السقوف المالية التي تخصص لكل مستشفى لا ترتكز الى معايير موضوعية او قواعد ثابتة، مما يجبر المستشفيات على تخطيها في حالات عديدة، وذلك وفق تعليمات وموافقات استشفاء نظامية صادرة عن وزارة الصحة وفقاً للاصول او بموجب كتب من معالي الوزير. كما ان العقد متناقض في هذا الخصوص: فمن جهة يحدد اعتماداً لا يجوز تجاوزه ومن جهة اخرى، يوجب استقبال ومعالجة الحالات الطارئة مهما بلغت نفقاتها دون اعتبار محدودية الاعتماد. ورغم ذلك فان هذه الفواتير غالباً ما لا تدفع واذا ما دفعت فبعد سنوات من التأخير وبعد ان تجرى عليها حسومات عشوائية وغير منطقية. وبالتالي، فانه تحقيقاً للعدالة يترتب وضع الآلية المناسبة لتسديد هذه الفواتير من ضمن الموازنات المعمول بها دون تأخير اضافي او حسومات غير مبرّرة، على ان تكون السقوف المالية متناسبة مع واقع وموقع المؤسسة ونوعية وتنوع خدماتها.
<u>خامساً:</u> ان العقد لا ينص على اية فترة للتسديد مما يجعل نقابة المستشفيات والمستشفيات تلهث ساعية وراء مستحقاتها متحملة كل طرق التأجيل والعراقيل الادارية التي تحول دون التسديد بشكل منتظم. وهنا نسأل لماذا يكون الامر على هذا المنوال طالما ان الموازنة المخصصة للاستشفاء هي معروفة ومقرّة منذ اول السنة؟
<u>سادساً:</u> حيث ان التقنيات المستعملة في القطاع الصحي تتطور بشكل متواصل، يجب ان يلحظ العقد آلية لاعتماد هذه التقنيات عند الضرورة وكيفية تسعيرها، وكذلك آلية لتعديل التعرفات عموماً استناداً الى مؤشرات تضعها الادارات المتخصصة مثل مصرف لبنان ومديرية الاحصاء المركزي.
<u>سابعاً:</u> حيث ان الوزارة قد قامت بفصل اتعاب الاطباء عن فاتورة المستشفى ويتم التسديد لهم مباشرة وذلك منذ سنة ٢٠٠٢. فاننا نرى ضرورة توقيع عقود بين وزارة الصحة والاطباء يلزمهم باحترام الموجبات التي هي على عاتقهم حتى لا تتحمل المستشفى تبعات أية اخطاء او مخالفات من قبلهم.
معالي الوزير، ان ما ادلينا به هو من باب حرصنا على العلاقة الجيدة بين المستشفيات ووزارة الصحة بما يكفل خدمة لائقة للمواطنين. ان العقد الحالي هو غير متوازن بين الحقوق والواجبات كما لا يفيد القول ان من لا يعجبه العقد فهو ليس مجبراً على توقيعه فهذا لا يحل المشكلة.
اننا نعتبر ان العقد مع الوزارة التزاماً مبدئياً لكل مؤسسة استشفائية كي تستطيع خدمة ابناء منطقتها وتحديداً الفقراء منهم او من يقصدها من الحالات الطارئة والصعبة وليس من اجل كسب مالي فقط، والا لوجدتم ان عدداً من المستشفيات المتعاقدة مع الوزارة حالياً يحجم عن ذلك.
اننا اذ نأمل الكثير من نظرتكم الاصلاحية الشاملة وفي اقدامكم على تجاوز العقبات من اجل صوّن الحقوق دون تمييز وتحقيق مصالح المواطنين وفي طليعتها صحتهم وضمان استمرار العناية بها.
وعلى اساس ما تقدم، نأمل ونتمنى ان تتفضل معاليكم بإعادة النظر بمشروع العقد وتصحيحه وفق مقتضيات العدالة والتوازن لضمان استمرارية القطاع الاستشفائي وحقوق الدولة وكرامة المواطن.
وتفضلوا بقبول الاحترام.